قطاع غزة: موجز حقائق [1]

المساحة: 360 كيلومترا مربعا
السكان: 1.8 مليون نسمة
إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية): 2.9 مليار دولار أمريكي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية): 1,715.4 دولارا أمريكيا
معدل الفقر: 39 في المائة
معدل البطالة: 41 في المائة

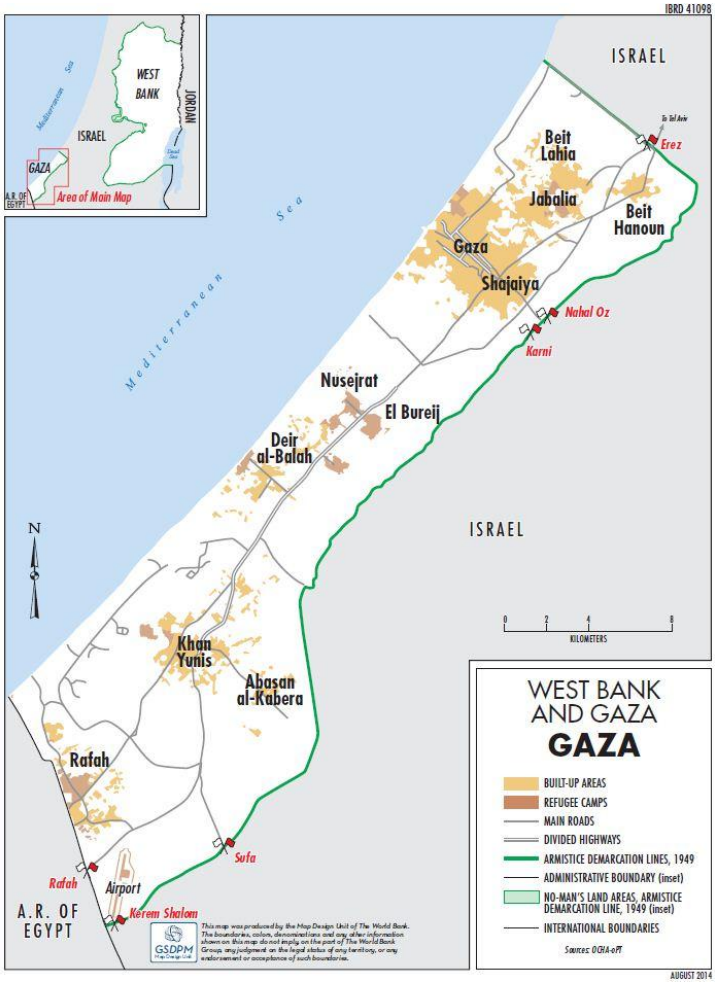

(أ) الاقتصاد الفلسطيني

دخل الاقتصاد الفلسطيني حالة من الكساد في عام 2014. ولا يزال ربع الأيدي العاملة الفلسطينية في صفوف العاطلين عن العمل – ويشمل ذلك 16 في المائة في الضفة الغربية و 45 في المائة في قطاع غزة. ويعاني ربع الفلسطينيين من الفقر في القطاع، وهي نسبة ترتفع بأكثر من الضعف مقارنة بنسبة الفقر بالضفة الغربية. وقد خلق تباطؤ النمو الاقتصادي ضغوطا هائلة على المالية العامة عرضت للخطر قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات العامة.

وتواجه السلطة الفلسطينية حاليا أوضاعا قاتمة على صعيد المالية العامة: إذ تسعى السلطة في ظل ارتفاع عجز الموازنة – عما هو متوقع وتراجع الدعم الخارجي للموازنة من المانحين في عام 2014 إلى مستوى يقل عن نظيره في العام الماضي – إلى عكس اتجاه هذه الأوضاع من خلال اتخاذ خطوات لزيادة الإيرادات المحلية وضبط الإنفاق. ويمكن لقطاع خاص نشط وفاعل أن يحقق النمو المستدام المطلوب؛ إلا أن القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية لا تزال تقف عقبة أمام الاستثمارات المحتملة للقطاع

[1] تقدم هذه المذكرة آخر المعلومات استجابة للوضع الحالي في قطاع غزة.

الخاص. ولا يزال الدخول إلى قطاع غزة خاضعا لقيود شديدة، كما يُحظر على الفلسطينيين الدخول إلى أجزاء واسعة من المنطقة (ج) التي تشكل 60 في المائة من الضفة الغربية.

اقتصاد قطاع غزة: مازال النشاط الاقتصادي في قطاع غزة متقلبا ومضطربا، ويعتمد اعتمادا كاملا تقريبا على المعونات والتحويلات الخارجية. وثمة عاملان يحددان معدلات النمو، هما: (1) مستوى تدفقات المعونات، و (2) درجة القيود المفروضة على حركة التجارة. ويزيد الاستهلاك النهائي في قطاع غزة بواقع 1.6 مرة على إجمالي الناتج المحلي، إلا أن الاستثمارات بالقطاع لا تزيد على 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ومعظمها في قطاع الإسكان. وتقل تقديرات الصادرات بشدة عن 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ويشكل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة نصف مثيله في الضفة الغربية، كما تبلغ معدلات الفقر ضعف مستوياتها تقريبا في الضفة الغربية.

تقلب شديد في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في قطاع غزة مع اتجاه نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة

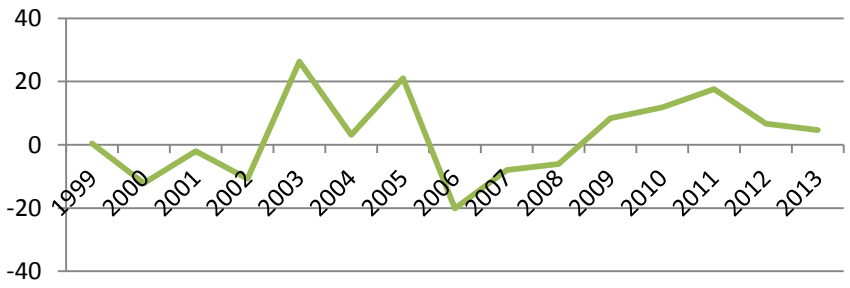

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

(ب) التأثير الاقتصادي للصراع الحالي على قطاع غزة

تتوقع التقديرات الحالية أن يكون تأثير الصراع الذي انتهى بوقف لإطلاق النار في 26 أغسطس/آب 2014 على اقتصاد قطاع غزة فادحا. لكن من المُؤكد أن النشاط الاقتصادي قد انخفض خلال فترة الصراع وسيواصل انخفاضه بشدة بعد انتهائه. علاوة على ذلك، من المُرجح أن تؤدي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية إلى تقليص الناتج المحتمل، حتى بعد انتهاء الصراع. وأخيرا، من المُتوقع أن تتفاقم المصاعب التي تعاني منها المالية العامة للسلطة الفلسطينية بالفعل في ضوء الاحتياجات الكبيرة لأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار في قطاع غزة (يبلغ العجز الحالي 1.3 مليار دولار).

تستعرض المعلومات التالية التقييمات المتاحة التي أعدتها السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة لحجم الأضرار حتى تاريخه.

أ. الأثر الكلي

وفقا لوزارة الاقتصاد الوطني التابعة للسلطة الفلسطينية، تبلغ الأضرار التي لحقت بقطاع غزة نحو 3 مليارات دولار أمريكي منذ اندلاع الصراع.[2]

ب. قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي

تشير البيانات التي جمعتها مصلحة مياه بلديات الساحل في قطاع غزة وسلطة المياه الفلسطينية التابعتين للسلطة الفلسطينية إلى أن هناك نقصا كبيرا في خدمات المياه وإلى وجود خطر داهم على الصحة العامة للسكان في قطاع غزة. ويشير تقرير تقييم أولي للأضرار إلى تعرض أكثر من 33 ألف متر من شبكات المياه والصرف الصحي للدمار، لكن هذا الرقم لا يتضمن شمال غزة.[3] علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى تضرر خمسة في المائة من الخطوط الرئيسية، وثلاثة في المائة من خطوط التوزيع، و 12 في المائة من توصيلات المنازل خلال فترة الصراع. وتتفاوت جودة المياه من منطقة إلى أخرى، مع وجود شكاوى بتسرب مياه الصرف الصحي إلى أنابيب المياه بسبب الدمار الذي وقع. ورغم الجهود التي بذلتها مصلحة مياه بلديات الساحل في قطاع غزة للتركيز على الإصلاحات ذات الأولوية، هناك 450 ألف شخص محرومون حاليا من امدادات المياه البلدية.[4]

ج. قطاع الطاقة

تُعتبر أزمة الطاقة في قطاع غزة أحد المعوقات الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية حتى قبل اندلاع الصراع الحالي. وقد أدى نقص إمدادات الوقود بسبب القيود المفروضة على حركة التجارة وضعف شبكة التوزيع إلى تقييد قدرات محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع. ولا تعمل المحطة حتى الآن وتصل فترة انقطاع الكهرباء إلى 18 ساعة يوميا في معظم مناطق القطاع.[5] وقد ازداد هذا الوضع سوءا بسبب الوضع الصعب بالفعل لقطاع الكهرباء في غزة. وتقدر الأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء بحوالي 42.5 مليون دولار.

د. قطاع الإسكان

---

[2] وكالة معا الإخبارية، 22 يوليو/تموز 2014.

[3] http://www.unochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_09_2014.pdf

[4] http://www.unochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_09_2014.pdf

[5] http://www.unochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_09_2014.pdf

وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة،[6] فإن عدد النازحين داخليا الذين مازالوا بحاجة إلى المأوى بقي في حدود 110 آلاف. وقد بلغ عدد النازحين داخليا في أوج الصراع مستوى غير مسبوق إذ زاد بمقدار ست مرات عن الأرقام الواردة في خطط الطوارئ الخاصة بالأمم المتحدة.[7] ويضيف المكتب أن 18000 منزل تعرضت للتدمير الكامل أو لحقت بها أضرار بالغة حتى تاريخ 26 أغسطس/آب 2014، كما تعرضت أكثر من 8800 وحدة سكنية لتدمير دائم. وفي 23 أغسطس/آب، دمرت غارة جوية بناية سكنية بشكل كلي مؤلفة من 13 طابقاً وتسببت بتشريد 40 عائلة.

ه. قطاعا الصحة والتعليم

أدت الأعمال العدائية إلى مقتل 2131 فلسطينيا (بينهم ما لا يقل عن 1473 مدنيا و501 طفل) .[8] ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن عدد الجرحى تجاوز 11 ألفا، وسيعاني الكثيرون منهم على الأرجح من إعاقة دائمة. وقد تعرضت 25 مدرسة للتدمير الكامل أو لحقت بها أضرار بالغة وتم تأجيل الدراسة حتى 14 سبتمبر/أيلول، 2014 لنحو 500 ألف طفل في القطاع. وخلال فترة الصراع، تعرضت 15 مستشفى من أصل 32 للأضرار، وأغلق ستة منها نتيجة لذلك.[9]

و. الصناعات الغذائية

يقدر الاتحاد الفلسطيني للصناعات الغذائية حجم الأضرار التي لحقت بقطاع الصناعات الغذائية في غزة بحوالي 150 مليون دولار، وأن العديد من المصانع باتت في وضع لا يمكن تشغيلها. فأكبر مصانع القطاع والتي كانت تزود أسواق غزة بحوالي 70 في المائة من احتياجاتها المحلية أصبحت مدمرة وستواجه بطأً في عملية إعادة بنائها لأن الحصول على مواد البناء سيكون محدوداً على الأرجح.[10]

(ج) الطريق إلى إعادة الإعمار: نحو اقتصاد مستدام في قطاع غزة

ركزت الجهود الفورية بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على إجراء تقييم للأضرار. ويجري حاليا بقيادة السلطة الفلسطينية إعداد تقييم تفصيلي للأضرار والاحتياجات بغرض الوقوف على الحجم الكامل للأضرار والخسائر الاقتصادية واحتياجات إعادة

[6] http://www.unochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_09_2014.pdf
[7] http://www.unochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_09_2014.pdf
[8] وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (انظر الحاشية السابقة)، فإن عدد القتلى الإسرائيليين بلغ حتى الآن 67 قتيلا، منهم 64 عسكريا، وثلاثة مدنيين.
[9] http://www.unochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_09_2014.pdf
[10] وكالة معا الإخبارية، 22 يوليو/تموز 2014.

الإعمار في القطاع. وينصب تركيز الجهود الحالية على استعادة الظروف المعيشية الأساسية في قطاع غزة إلى سابق عهدها من خلال إصلاح البيوت ومرافق المياه والكهرباء والصرف الصحي. وتظهر الشواهد المستقاة من الصراع الذي شهده القطاع عام 2012 أن اقتصاد غزة يمكن أن ينتعش بشكل جيد نسبيا، لكن قوة هذا الانتعاش ستتوقف بدرجة رئيسية على عاملين اثنين:

أ. زيادة تدفقات المعونات لتمويل تقديم الخدمات العامة الأساسية وجهود إعادة الاعمار؛

ب. تخفيف القيود المفروضة على الواردات إلى قطاع غزة من إسرائيل و/أو مصر لتلبية طلبات الاستهلاك المحلي واحتياجات إعادة الاعمار.

وفي الأجل المتوسط، يتمثل العامل الأساسي لإقامة اقتصاد مستدام في بناء قطاع خاص نشط وفاعل، وذلك من خلال تخفيف الحواجز التجارية، والاستثمارات في مرافق البنية التحتية الأساسية، وتحسين مناخ الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الأجل القصير، فإن العامل الأساسي لتغيير اتجاه تراجع الظروف الاقتصادية في قطاع غزة يتمثل في السماح بحرية انتقال الأفراد والسلع، فضلا عن إعادة إدماج اقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة، مع توفير الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

وتقف مجموعة البنك الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم المساندة الفورية للسلطة الفلسطينية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وطوال فترة الأزمة، دخلت مجموعة البنك الدولي في حوار منتظم مع السلطة الفلسطينية والشركاء الدوليين لضمان التنسيق القوي في إعداد خطة لإعادة الإعمار والانعاش لقطاع غزة.

وسيساعد تمويل تكميلي طارئ لمنحة سياسات التنمية التي مولها البنك مؤخرا من موارده الذاتية في تمويل النفقات المتكررة الإضافية للسلطة الفلسطينية المتصلة بالوضع في قطاع غزة، ولاسيما في القطاعات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، ثمة اقتراح بتقديم تمويل إضافي طارئ في ثلاثة قطاعات يتمتع البنك فيها بالخبرة في قطاع غزة، وهي: المياه والكهرباء والخدمات البلدية.

(د) البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية

لمجموعة البنك الدولي حافظة عمليات جارية في الأراضي الفلسطينية تزيد قيمتها على 900 مليون دولار خصصها البنك الدولي منذ عام 1993. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتعبئة أكثر من 1.2 مليار دولار من أموال المانحين. ويجري حاليا تنفيذ برنامج عمليات الاستثمار التابع للبنك في قطاعات المياه والصرف الصحي، والطاقة، والمخلفات الصلبة، والتنمية الحضرية، والحماية الاجتماعية، والتعليم. وقد عبأت هذه المشاريع موارد تمويلية بواقع أربعة أمثال حجم التمويل الذي قدمه الشركاء المانحون. ويشهد قطاع غزة حاليا تنفيذ نحو نصف عمليات الاستثمار الفلسطينية التي يمولها البنك الدولي. كما تبلغ حافظة مشاريع مؤسسة التمويل الدولية(IFC) التابعة للبنك الدولي 161 مليون دولار تم استثمارها في سبع شركات. ومنذ عام 2008، قامت الوكالة الدولية

لضمان الاستثمار (MIGA) التابعة للبنك الدولي، من خلال صندوقها الاستثماني، بتقديم 26 مليون دولار على شكل تأمين ضد المخاطر السياسية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

ملاحظة: يتم تحديث هذه البيانات باستمرار. للحصول على آخر الأرقام المتعلقة بعدد القتلى والجرحى وغيرها من البيانات الأخرى يرجى زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (UNOCHA)